دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية في العراق بين (2010-2018)

هژار عثمان رحمان[1] ميران حسين حسن[2]

[1] قسم الادارة القانونية، معهد التقني كوية ، جامعة أربيل التقنية، كردستان، العراق
[2] كلية التربية و العلوم الانسانية- سيد صادق ، جامعة السليمانية ، كردستان، العراق

المستخلص

وبعد سقوط النظام السابق في العراق عام2003، برزت الحاجة الى منظمات المجتمع المدني لمعالجة المشاكل والتي كان يعاني منها العراق ،وكان من المهات الأساسية للمجتمع المدني النهوض بمكوناته وإعادة أعماره وتطوير بنيته التحتية والهدف بناء الإنسان العراقي من خلال تطوير وبناء مؤسساته المدنية وصولا إلى قيام المجتمع المدني العراقي الجديد . يشير الباحثون القائمون على هذا البحث ضرورة أقامة علاقة وطيدة بين الحكومة والمجتمع المدني في العراق وضرورة السماح لمنظمات المجتمع المدني ان تمارس دورها المطلوب من اجل النهوض بالعراق وان يساهم المجتمع المدني في بنائها وتهيئتها. وان تمارس هذه المنظمات دورها المطلوب دون ان يتم اعاقتها من قبل الجهات الحكومية كي تتمكن من ممارسة نشاطاتها بحرية وان تساهم في التنمية السياسية في العراق.

مفاتيح الكلمات: العراق- التنمية السياسية، المجتمع المدني ، الحكومة- المنظمات، الديمقراطية

1. المقدمة

شهدت الفترة التي اعقبت سقوط نظام حزب البعث في عام 2003 اعادة احياء لمصطلح المجتمع المدني في العراق بعد غياب استمر خلال فترة حكم البعث للعراق ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من التنظيمات والتي ظهرت وبرزت بعد 2003 . وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدنى بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة فى العراق بالتحديد نظرا لظروف الاحتلال المتمثلة بالاحداث الامنية والسياسية التي نتجت عن ذلك ، فى حين كان لأحداث أوروبا الشرقية المتمثلة بانهيار الشيوعية الفضل فى تسليط الأضواء على دور المجتمع المدنى فى عملية التحول الديمقراطى ، ومن جانب اخر فإن أزمة دولة الرفاهية فى أوروبا الغربية قبل سنوات هى التى أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدنى من جديد, وبناء على ذلك برزت أدوار جديدة وعديدة منوطٌ بها المجتمع المدنى (مصطفى كامل السيد : 1995 : ص 43), هذا وقد تشكلت العديد من المنظمات غير الحكومية فى الوطن العربى أوما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، لم يتم الاشارة الى اسماء هذه المنظمات في المصدر المشار اليه وعلى الرغم ان نشأة هذه المنظمات فى كثير من البلدان العربية حدث منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونموغير مسبوق فى تأسيس المنظمات غير الحكومية في الدول العربية لم يتم الاشارة الى اسماء هذه الدول في المصدر المشار اليه : S.Ibrahim : 1993) pp, 291-293) .

تتبلور المشكلة البحثية فى واقع تقييم دور منظمات المجتمع المدنى في العراق ومدى قدرتها على إنجاز التنمية السياسية فى المجتمع العراق، فقد بدأت حركة مراجعة شاملة لدورها وفاعليتها، فعلى الرغم من كثير من النجاحات الصغيرة التى حققتها هذه المنظمات ان البحث المعد من قبلنا لايتضمن اي استبيانات كونه يركز على الجانب النظري فى المناطق التى عملت بها فى إعادة الأعمار بعد الغزوالأمريكى للعراق2003 فإن هذه التأثيرات ظلت محدودة وجزئية، والسبب أن النظم والهياكل التى تحدد توزيع السلطة والموارد داخل هذا المجتمع ظلت كما هى ولم تتطور, ومن ثم فان التعريف على واقع دور منظمات المجتمع المدنى في تحقيق التنمية السياسية فى العراق وتحليل مقومات وعوامل نجاح وفشل الجهود التى تتبناها منظمات المجتمع المدنى فى المناطق

مجلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
المجلد 1، العدد 2 (2020)
أُستلم البحث في 12 يناير 2020؛ قُبل في 28 آذار 2020
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 18 كانون الاول 2020
البريد الإلكتروني للمؤلف :hazhar.rahman@epu.edu.iq
حقوق الطبع والنشر © 2020 هژار، ميران . هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

المنكوبة يقودنا إلى التعرف عن قرب وبصورة واقعية على مدى إسهامات منظمات المجتمع المدنى وتفسير العقبات التى تقف فى وجه هذه المنظمات لتحقيق التنمية السياسية المستدامة بالنسبة للشعب العراق.

2. المجتمع المدني :

هنالك العديد من التعاريف المختلفة لمفهوم المجتمع المدني ولكن من ابرز التعاريف المطروحة هي "تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة عبر تاريخها الطويل والتي توازي عمل الدولة، وإذا شبهنا الدولة بالعمود الفقري، فالمجتمع المدني بهذا التحديد الأخير هو تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء، والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما؛ ولا اختلاف في طبيعة الوظائف، وإن كان هناك اختلاف في طبيعة الأدوار (Bobbio , Norbeto : 1988 : p87) .

وتعريف أخر يرى ان المجتمع المدني باعتباره يتشكل من مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى. بمعنى أنه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيجلي للمجتمع المد ني. وقسم آخر يحصر المفهوم فى البنى الحديثة، أي قرين الحداثة ، وفي هذه الحالة يعرف معتمج" بأنه التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها" ، وبأنه ذلك الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل، أي أنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث "للمؤسسة" البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات (حسن محمد سلامة السيد : 2004 : ص 15).

تعريف أخر يطرح المفهوم في "شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة. إنه لا يتمايز عن الدولة فحسب، بل يواجهها ويجابهها ويعارضها، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محددة. وهذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، في هذا القطر أو ذاك، أو كأفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتقييمها، بل كرؤية تتعلق بمشروع التحديث، مشروع يتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية (احمد شكر الصبيحي : 2000 : ص 19) .

". و يري برهان غليون أن "المجتمع المدني لا يختلف عن الدولة رد أن يطرح سياسة ديمقراطية وإنما بتجسيده لأنماط مختلفة من علاقات الأفراد ليس بحسابهم كمواطنين بل كمنتجين لهم حياتهم المادية ومعتقداتهم ومقدماتهم ورموزهم" (برهان غليون : 2001 : ص ص 3-14) .

و هناك من عرف المجتمع المدني تعريفا إجرائيا من بينهم سعد الدين إبراهيم الذي يري أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على ثلاثة مقومات أو أركان أساسية تتمثل في - :

أ- الفعل الإرادى الحر: فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ولذلك فهو يخالف الجماعة التقليدية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة ففي هذا النوع من الجماعات لا يختار الفرد عضويتها بل تفرض عليه بحكم المولد أو الإرث والمجتمع المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها أو قوانينها على من يولدون على إقليمها ا لجغرافي دون قبول مسبق منهم وينضم الناس إلى تنظيمات االمجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن هذه المصلحة سواء كانت مادية أو معنوية.

ب - التنظيم الجماعى: فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل منها يضم أفرادا أو أعضاء ينضمون إليها بمحض إرادتهم الحرة وفق شروط يضعها من يؤسسون التنظيم ، توقد ت غير شروطها وحقوقها وواجباتها فيما بعد ، ولكن يبقي أن هناك تنظيما وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما حيث لا يعدو الأول كونه مجموع الأجزاء المنظمة من الثاني .

ج - التسامح وقبول الاختلاف: الالتزام في إدارة الخلاف مع الآخرين ومع الدولة بالوسائل السلمية وبالتالي ينهض المجتمع المدني على قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي (سعدالدين إبراهيم : 2000 : ص 20) .

أما د . حسنين توفيق يقدم أيضا تعريفا للمجتمع المدني يناسب واقعنا العربي وحسب هذا التعريف يعني المجتمع المدني "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوي والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ، ويحدث ذلك بصوره دينامية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة (سنين توفيق إبراهيم : 1992 : ص 695).

2.1 وظائف المجتمع المدنى:

اهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني نوجزها كما يلي:-

أ) وظيفة تجميع المصالح:

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها، وتمكنهم من التحرك جماعات لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال وسائر المنظمات الدفاعية **(د. مصطفى كامل السيد: 2006 :ص ص11-16)**.

جدير بالذكر أنه من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم وكيفية مواجهة مصالح فئات أخرى وصياغة مطالب محددة قد تكون جزئية في بعض الأحيان أو تتضمنها برامج متكاملة.

ب) وظيفة حسم وحل الصراعات:

وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الإجرائي هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية، فإن حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا. على مستوي المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية**(السيد ياسين و أماني قنديل: 2008 : ص 21)** يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب

أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم.

وعندما يتيح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة المناسبة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية **(د. نيفين مسعد , د .علي الدين هلال : 1996 : ص 118)**.. ومما لا شك فيه أن المجتمع المدني في العراق ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية ضرورة ملحة بوصفه مفهوما تنظيميا لآليات معاصرة في التعاطي مع الحكم والحرية ، يقوم على أساس استقلال السلطة في الحكم وحرية مكوناتها في التشريع والقانون والتنفيذ ،مثلما يقوم على استقلال المؤسسات الاجتماعية والثقافية والحقوق المادية والمعنوية للفئات والأفراد في إطار علاقات إنسانية يكفلها قانون ودستور وجهاز رقابي وإعلامي وأخلاقي بعيدا عن أيه هيمنات أو تأويلات وذلك بسبب طبيعة مرجعيات أنظمة الحكم التقليدية وطابعها السلطوي **(د نادية فاضل عباس الفضلي : 2008 : ص 86)** .

ج) إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية، ترسي في المجتمع احترام قيم النزع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها هي قيم الديمقراطية، ومن هنا يمكن القول أن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع **(علي خليفة الكواري : 1993 : ص 30)**.

أنه يستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع أي التجمع والتنظيم ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطويره ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعي الأعضاء وتجعلهم ينشئون على هذه القيم وتدربهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية. (**سمير محمد شحاتة : 2004 : ص ص 239-240)**.

2.2 خصائص ومشاكل واهداف منظمات المجتمع المدنى

2.2.1 الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني :

1) دور اجتماعي: مثل المساعدات سواء مادية أوفنية خدمات اقتصادية وأسرية وخدمات الأمومة والطفولة.
2) دور صحي ودور علاجي.
3) دور تعليمي وثقافي: مثل فصول تقوية مكتبات طفل وأسرة.
4) دور تنموي: رفع مستوي البيئة المحلية اجتماعيا ثقافيا وعلميا ودينيا ورياضيا**(سامية عبدالحليم بيومي : 1996 : ص 10)**.
5) تعزيز المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات و الانتخابات وايصال صوت المواطيني الى الجهات المعنية أن المنظمات غير الحكومية تستهدف القيام بعدة ادوار لعل أبرزها التكافل الاجتماعي والعدل الاجتماعي وخدمة المجتمع وتحسين أحوال الفئات الضعيفة والمهشمة كما تستهدف بعض هذه المنظمات القيام بمشروعات إنمائية لتحسين حياة الفئات المستهدفة أو لتحسين نوعية البيئة أو الإغاثة أو إعادة التأهيل أو الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين**(المرجع السابق نفسه : ص 23)**.

إن المنظمات غير الحكومية المحلية تمارس أنشطة مختلفة في مجالات متعددة مثل تنمية المناطق العشوائية وتقديم القروض لإقامة صناعات صغيرة للشباب ومشروعات مدرة للدخل للنساء والفتيات وجمعيات تساهم في دعوة الشباب إلى الهجرة إلى المناطق الجديدة وجمعيات تعمل في مجال الدعوة من اجل تغير اتجاهات الشباب من الرجال والنساء نحو قضايا تنموية مثل قضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية وجمعيات تسهم في خلق فرص عمل للإعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل كما إن هناك جمعيات تعمل في مجال الصحة والتعليم وتسهم في برامج التنمية المحلية والتخفيف من الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي**(مصطفى كامل السيد و اخرون : 2002 : ص 8)**. تم اقتباس من المصدر كما هو.

2.2.2 خصائص المنظمات غير الحكومية:

أن إدارة هذه المنظمات تتميز بعدد من الخصائص التي تميزها عن الأنواع الآخرين من الإدارة.

1) إدارتها لا تسعي إلى الحصول على الربح المادي ولكنها تحرص على توفير الخدمات التي تقابل احتياجات المواطنين ،وان هذا الامر ايضا ينطبق في العراق حيث ان معظم المنظمات المجتمع المدني تعتمد على الجهات المانحة لتمويل مشاريعها وانشطتها بسبب عدم وجود تمويل ثابت لها **(د.حميد المالكي : 2016 : ص 3) .**
2) تتميز بالمرونة حيث تعتمد في تنظيمها الإدارة على اللوائح والنظم المنظمة نفسها، ولا يتطلب الأمر سوي عقد الجمعية العمومية في اجتماع غير عادي أو اجتماع مجلس الإدارة لإدخال التعديلات التي يتطلبها العمل في المنظمة لانجاز أهدافها بما في ذلك التعديل في اللوائح بما يتلاءم مع متغيرات التي تستحدث في المنظمة أوفي البيئة المحيطة بها. **(بهجت كشك : 1997 : ص 40)**
3) نظرا لان إدارة هذه المنظمات تتميز بالمرونة فأنها تكون أكثر انطلاقا في خدماتها ، المجتمع المدني مستعدة للابتكار والمرونة وقادرة على استخدامها في تحديد القضايا الناشئة والتعامل معها الأمر الذي غالبا ما يحدث قبل وعي الحكومات بها بوقت طويل أو قبل استعدادها للتعامل معها، حيث لديها خبرة في التعامل مع الجوانب الحرجة التي يتم إغفالها عادة، **(منظمة إيكان : 2017 : ص 2).**
4) إدارة المنظمات الغير الحكومية تعطي أهمية كبري لعملية المنظمة بالبيئة لأنه

في ضوء هذه العلاقة تتحدد قدرة إدارة هذه المنظمات على الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها لان هذه المنظمات تعتمد في تمويلها على شركات الأعضاء وتبرعاتهم وهباتهم ووصاياهم ولا يتحقق إقبال الموطنين على تمويل هذه الجمعيات إلا إذا كانت هذه العلاقة بالمنظمة قوية كما يتوقف على هذه العلاقة قدرة إدارة هذه المنظمات على تدبير احتياجاتها من المتطوعين من منطق عملها. **(بهجت كشك : المرجع السابق : ص 41) .**

ومن خصائصها :

- هناك ارتباط بين نشأة المنظمات الغير الحكومية وبين احتياجات بحيث تكون المؤسسة هي وسيلة المجتمع لتحقيق مطالبة واحتياجاته.
- يسود في المؤسسات نظام تقسيم العمل وتحديد الاحتياجات والسلطات والمسئوليات.
- تعمل المنظمات الغير الحكومية في إطار القيم الاجتماعية العامة ونظم في حدود القوانين الموضوعية **(الجوهرى و اخرون : 1998 : ص 318)**
- أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من بناء قدرات الأعضاء والمجموعات المستهدفة ودعمها وتنميتها هو محور وغاية هدف ورؤية ورسالة ذات بعد استراتيجي حاكم في المنظمات غير الحكومية.
- ان المنظمة غير الحكومية هي منظمة دفاعية أي تقوم على أساس الدفاع عن مصالح جماعات معين وحمايتها وتمكينها من اجل حياة أفضل.
- تعدد مصادر تمويل هذه المنظمات وعدم ثباتها واستمرارها يجعل من مشكلة تعظم مصادر تمويل هذه المنظمات والبحث المستمر عن مصادر متجددة محور ذات بعد استراتيجي في حركتها**(محمد كمال مصطفى : 1998 : ص ص 9 – 11).**

2.2.3 أهم المشاكل التي تواجه المنظمات غير الحكومية:

أن المنظمات غير الحكومية تواجه مجموعة من القضايا تمثل مجمل التحديات التي تواجهها يتعلق البعض منها بالعلاقة بين الجمعيات والإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويتعلق البعض الأخر بإدارة الجمعيات ذاتها ومدي استقلالها وممارستها الديمقراطية ويمكن ذكر بعض منها.

1) التوتر بين الحكومة والجمعيات: ومنبعه رغبة الحكومة في إحكام السيطرة على الجمعيات وذلك من خلال التشريعات والإحكام وبيروقراطية الدولة.
2) قضية التمويل: تواجه غالبية المنظمات غير الحكومية في العراق وغالبية المجتمع العربية أزمة تمويل حادة فالدعم المالي الذي تحصل عليه الجمعيات من الحكومة محدود ، واشتراكات الأعضاء لا تمثل إلا نسبة من موارد الجمعية.
3) قضية البناء الإداري للجمعيات: من أهم المشكلات التي تواجه غالبية الجمعيات في العراق وفي الدول العربية عامة ضعف قدراتها الإدارية فالجمعيات تستند على نوايا طيبة ومبادرة أهلية جيدة ولكن النوايا الطيبة وحدها لا تتحقق فاعلية هذه التنظيمات في عالم معقد ومتغير وفي مواجهة احتياجات اجتماعية متجددة.
4) قضية المتطوعين: إذا كان تدبير الموارد والإدارة الديمقراطية للجمعيات يعكسان جزئيا أزمة المشاركة فان قضية التطوع الوقت أو الجهد أو المال في الجمعيات تؤكد هي الأخير على إن الأزمة تمس كافة مؤسسات المجتمع المدني(**أماني قنديل و سارة بن نفيسة : 1994 : ص ص 259 – 262**) وان هذا الامر ينطبق على العراق ايضا فان العمل التطوعي هو من سمات البارزة لعمل منظمات المجتمع المدني **(د .حميد المالكي : المرجع السابق : ص ص 2- 3) .**

3. دور منظمات المجتمع المدنى فى العراق

بدءا لابد من الإشارة إلى أننا لانملك تراثا بحثيا تحليليا عن تجربة المجتمع المدني في العراق،على غرار سائر بلدان المنطقة، بسبب أن العراق لم يشهد تجربة مجتمع مدني حقيقية وواضحة منذ تسلم نظام حزب البعث للسلطة في عام 1968، مع تشكل النظام التوتاليتاري خلال حقبة حكم حزب البعث 1968-2003 ولذلك، كان العراق غائباعن البيبليوجرافيا الطويلةعن المجتمع المدني في المنطقة،التي بدأت تتشكل مع بداية التسعينيات.

كما أن التناقض سيكون واضحا عند قراءة بسيطة للتاريخ العراقي القديم والمعاصر، فعلى الرغم من نهوض أول المجتمعات الإنسانية وجودا في العالم والمتمثل بحضارة وادي الرافدين، ألا أن الغريب في الأمر هو أن هذا الجزء من العالم لم يعرف أبدا فترة عرف بها الاستقرار أو الهوادة وعلى مختلف الأصعدة، ثورات كما يسميها البعض وتمرد وعصيان وانقلابات كما يحلو للبعض الأخر أن يسميها، فتجربة المجتمع المدني في العراق بدات عام 2003 ،وقد اشار الدستور العراقي في مادته (45) أولاً:- تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون.

أسست المادة 45 للسلطة الائتلاف المؤقتة الأسس الرئيسية لإنشاء وتشغيل المنظمات غير الحكومية في العراق. وأعقب ذلك إنشاء وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني، وإنشاء لجنة لمنظمات المجتمع المدني في مجلس النواب ، وإنشاء المديرية العامة للمنظمات المجتمع المدني التابعة لرئيس الوزراء و المكلفة بالإشراف على شؤون منظمات المجتمع المدني **(الدستور العراقي : مادة 45).**

في 2007، استجابة لنمو منظمات المجتمع المدني، بدأت الحكومة إعادة تقييم المادة 45، و استغرقت عملية المراجعة أكثر من 3 سنوات قبل أن يتحقق مشروع القانون في كانون الثاني 2010. بعد جولة من مناقشات ساخنة في مجلس الشورى والبرلمان، ومجلس الوزراء ومجلس الرئاسة، تمت الموافقة على قانون جديد ودخل حيز التنفيذ في نيسان 2010. وقد لعبت عملية التشاور الوطني جنبا إلى جنب مع التوجيهات الدولية، دورا هاما في تصميم القانون ومعظم التوصيات أخذت في الاعتبار.

إن هذا القانون لا يشمل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، و التي تشكلت

"بموجب قوانين خاصة". عمليا يشمل هذا القانون المنظمات التي تشكلت حديثا. ومن المهم أن نتذكر أن لم يتم بعد اعتماد قانون لتنظيم الأحزاب السياسية، في حين أن النقابات المهنية لا تزال تقع تحت القوانين التي يعود تاريخها الى النظام السابق الذي جعل العضوية إلزامية، بعيدة كل البعد عن النشاط التطوعي.

وأخيرا، يتم العمل حاليا على قانون المنظمات غير الحكومية في اقليم كوردستان العراق على غرار القانون الوطني. في حين أن البيئة التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني في كردستان أكثر تنظيما ، مع العلم ان عدالة القانون المخطط له هي مصدر للقلق فيما يتعلق بعدد من القضايا المتصلة بالأقليات والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير ، والشفافية المالية، والفساد **(لجنة تنسيق المنظمات الغير الحكومية لاجل العراق : 2011 : ص 4)**.

تشكلت المجموعة الأولى من المنظمات غير الحكومية لتكون تابعة للأحزاب السياسية والجماعات الذين هم جزء من الاتفاق على تقاسم السلطة والذين يسيطرون على الوظائف الحكومية والوكالات على المستويين الوطني والإقليمي والمحلي. لذا فإن نمو هذه المنظمات غير الحكومية يعكس بيئة الانقسامات السياسية في الاتجاهات العرقية والدينيةوالطائفية.

كانت القدرة المالية لهذه المنظمات غير الحكومية هي مؤشر على انتمائهم السياسي. استفادت من الأموال الحكومية على نطاق واسع باعتبارها من الشركاء المنفذين للمشاريع التي تديرها الحكومة. خلقت مختلف الأطراف في السلطة على مستوى المحافظات تلك المنظمات غير الحكومية ليستخدمونها كشركاء في مشاريع الرعاية الاجتماعية المختلفة. هذا هو الحال مع التيار الصدري في العمارة، والمجلس الاعلى الاسلامي في العراق (المجلس الاعلى الاسلامي العراقي) في النجف، الحزب الاسلامي في الانبار، وما إلى ذلك وفي عام 2009 ، عندما تم تعديل المجالس المحلية بعد انتخابات مجالس المحافظات، الأحزاب الجديدة التي وصلت الى السلطة, أنشئت منظمات غير حكومية جديدة, لتصبح المنظمات غير الحكومية السابقة خارج الخدمة. هذا ما حدث في النجف والبصرة والانبار ومحافظات أخرى.

في المجتمعات السنية تخدم المنظمات غير الحكومية دوائر قبلية أو إقليمية محددة، أو تتوافق مع الأحزاب السياسية أو الأيديولوجيات (مثل العروبة والكردية أو التركمانية القومية، الشيوعية، أو الإسلاموية السنية) بدلا من الشخصيات الدينية. بين كل من السنة والشيعة, كانت الأوقاف تقدم نفسها على انها فصيل مستقل تنشيء المنظمات غير الحكومية الخاصة بها.

أما المنظمات التي تقدم خدماتها للمجتمعات المسيحية, فإنها تتكرر هذه التقسيمات الفرعية، وتميل الى خدمة إما الكلدان أو الآشوريين **(المرجع السابق نفسه : ص 4)** .

ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت بعد احتلالها للعراق أن تفرض وجهة نظرها في بناء المجتمع المدني ألا أنها عمليا اصطدمت بجدار واسع وكبير من المفاهيم والأعراف والتقاليد التي يمتلكها المجتمع العراقي،وأكدت ناشطة السلام وتدعى"آنا صوفيا باكمان" بهذا الصدد قائلة (لقد امتلك العراق مؤسسات للمجتمع المدني في حقبة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وهذه المؤسسات اختلفت جذرياعن مثيلاتها الغربيات ،فمؤسسات المجتمع المدني عكست طبيعة المجتمع الذكوري والعشائري المتسلط فضلا عن أن أدارة تلك المؤسسات غير مستقلة عن الحكومة وخاصة فيما يتعلق بأمرين هما العضوية والتمويل،وأتسم عملها أيام حكم النظام السابق بكونها تركز على الجانب الأكاديمي أكثر من الجانب النشط الفعال والذي يكون عادةً يكون لخدمة جماهير الشعب) **(د نادية فاضل عباس الفضلي : المرجع السابق : ص 83)** .

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو، هل أن غياب دور المجتمع المدني العراقي قد ساعد على عدم قدرة الحكومة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية؟، ولا يختلف اثنان على إن المجتمع السياسي هو مختلف عن المجتمع المدنى كنشاط إنسانى، وبالتالى تبدأ المسألة بين هذين النشاطين إذ يحاول كل واحد منهما التضييق على الأخر، وفيما يتعلق بالمجتمع المدني العراقي فأن هنالك جملة من الملاحظات التي تشخص مدى ضعفه ويمكن بيانها على النحو التالي

1- فوضى في فهم معايير المجتمع المدني، وفوضى كبيرة في أدارة ذلك المجتمع.

2- الضبابية في فهم عملها الحقيقي، وهو خلق تيار مدني يقف ليوصل صوت المواطنين وتطلعاتهم إلى ما لا تستطيع الحكومة القيام به.

3- قلة المحترفين للعمل في مجتمع مدني.

4 - ضعف اللقاء على أرضية مشتركة في الأهداف والتنفيذ بين مؤسسات المجتمع المدني العراقي**(احمد الفتلاوي : 2004 : ص ص 4-5)** .

وان ابرز التحديات التي تقف في وجه منظات المجتمع المدني فهي أكثر التحديات المباشرة التي تواجه حاليا المجتمع المدني في العراق :-

1- هي البيئة القانونية والمؤسسية، والإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والكفاءة والقدرة الحكومية **(لجنة تنسيق المنظمات الغير الحكومية لاجل العراق : المرجع السابق : ص 4)**.

2- الحزبية الضيقة التي تحاصر الفكر وتعد أسوء نماذج الغلو السياسي وهنا يكمن الخطر على التطور الديمقراطي في العراق وخاصة فيما يتعلق بإرساء أسس سليمة لعمل المجتمع المدني

3- . غياب الأمن بجميع جوانبه الأمن السياسي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي.

4- . انتشار المفاهيم والأعراف القبلية والعشائرية والتي من الصعوبة أن تتقبل الأسس الجديدة لبناء المجتمع المدني المتحضر المعاكس تماما للمجتمع القروي **(د نادية فاضل عباس الفضلي : المرجع السابق : ص 84)** .

3.1 المجتمع المدني وأثره في تطوير المجتمع العراقي

في العراق وبعد بناء أول قاعدة لما يسمى بـ (المجتمع المدني) يتباين دور الحكومة في بناء المجتمع المدني، أن للحكومة الدور الفعال ليس في بناء المجتمع المدني، لان الأخير قائم من قبل مؤسسات اجتماعية ،ولا يمكن للمجتمع المدني أن يعبر عن رأي الحكومة، وإنما هو معبر عن أراء المواطنة وحقوقها، وقد يطرح السؤال التالي، إذن كيف تم تبني فكرة

أنشاء وزارتي حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العراقيتين؟، الجواب على ذلك، هو أن الحكومات في العالم بأسره هي المتهمة أولا وأخيرا بانتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على منظمات المجتمع المدني بحجج منع تدخل الدول الخارجية (أما التدخل الإنساني موجود على مستوى الدولي في حالة الإنتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومات تجاه مواطنيها)....الخ، وبالتالي فان تشكيل وزارة حقوق الإنسان أو المجتمع المدني لم يطرح سابقا ألا في قلة من الدول(كالبمن وتونس) وأخيرا في العراق وهي تجربة نادرة وملفتة للنظر(**احمد الفتلاوي : المرجع السابق : ص 9) .**

أن إنشاء وزارة لحقوق الإنسان أو للمجتمع المدني، سيعني انتهاك القاعدة القانونية القائلة (الحكم هو الخصم) فكيف يمكن أن يتصور أن حكومة ما ستحاسب مسئولا حكوميا عن انتهاكات ارتكبها وتعد من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان، هل ستحاسب الحكومة نفسها وهي تملك وزارة حقوق الإنسان الحكومية؟

إن العراق ألان بأمس الحاجة إلى أيجاد رابطة قوية ما بين الحكومة والمجتمع المدني لا على أساس الانتماء الرسمي وإنما على أساس الانتماء ألمصلحي العام، لان بنجاح الحكومة في أداء دورها يعني نجاح المنظمات المنضوية تحت لواء المجتمع المدني، وأن بنجاح الأخير يعني أن هذه الحكومة ستستمر دون مشاكل أو عقبات، ومن الواضح ألان أن الحكومة لم تنتبه بعد إلى دور المجتمع المدني بما يكفي ولم تراع دوره في بناء العراق والانتقال من مرحلة الحرج إلى مرحلة الاستقرار والوئام وقد يكون السبب الرئيسي هو الوضع الذي يسود العراق من أعمال إرهابية ولكن هذا لا يعني أن هذا هو سبب مقنع إلى ما لا نهاية من الوقت.

ولكي يكون هنالك دور فعال للحكومة في دعم المجتمع المدني لابد أولا من(**اسعد فاضل : 2004 : ص ص 36- 38):**

1- وضع ضوابط قانونية بعيدة كل البعد عن التطرف والأبعاد المتعمد لمنظمات المجتمع المدني من حيث إنشاءها أو دعمها مستقبلا.

2- وضع سياسة حكومية لمساعدة المجتمع المدني في أبراز نتاجه الفكري والاهتمام به وترجمته على سبيل قرارات حكومية فعالة.

إن علاقة المنظمات العراقية يبدو أكثر استقرار و استمرارية مع المجتمع منه في علاقة المنظمات الدولية والمجتمعات المحلية ، فالمنظمات المحلية أكثر صلة والتصاق بالمجتمع ، وعملها يلقى قبولا اكثر ، نتيجة لمعرفة طريقة التعامل وإلمامهم بعادات و تقاليد المجتمع ، كما إن المجتمع على علم بحصول المنظمات على التمويل ويفترض بها أن تمررها إليهم .

إن فهم المجتمع للعمل الإنساني ولدور المنظمات غير الحكومية يبدو مشوشا ، فهو مرتبك ومتشابك ما بين الزكاة والخمس آو الصدقة ، معتقدين إنهم أقل إدراكا لدور المنظمات في المجال التنموي .

ولكن يبقى الاستنتاج إن للمنظمات غير الحكومية العراقية الدراية والوعي والإحساس بالمسؤولية استنادا على الشعور الوطني ، والمشاركة في بناء بيئة جديدة لكل جوانب الحياة.

كان للمنظمات الدولية تأثيرا على المنظمات المحلية وبشكل واضح ويرجع هذا إلى:

1- أن تقوم المنظمات الدولية بتزويدهم بالوسائل الضرورية (العلاقات و التمويل) لتطوير فعالياتهم أو نشاطهم .

2- اكتساب الخبرة.

ولكن هناك خلطا بين المنظمات غير الحكومية الأجنبية أو العالمية ، ومجموعات من القوات العسكرية وبعض المقاولين الذين يقومون بتنفيذ بعض النشاطات كتقديم المساعدات الإنسانية ، وهذا مالا يساعد على أدراك الاختلاف في الأدوار **(جمال الجواهرى : 2009 : ص 2).**

3.2 غياب دور المجتمع المدني في العراق, النتائج المتوقعة:

أن غياب دور المجتمع المدني بكل مؤسساته في العراق، يعني بالتأكيد هنالك حالة غير صحية بادية للعيان ستؤدي إلى النتائج التالية**(احمد الفتلاوي : المرجع السابق : ص 10):**

1- عدم القدرة على استيعاب مشاكل المجتمع ووضع الحلول المناسبة لها.

2- زيادة الإحباط المتولد أصلا عند المواطن العراقي، من خلال عدم قدرة الحكومة منفردة على أصلاح الوضع الفاسد الذي ورثته من النظام الدكتاتوري السابق.

3- تنامي روح العدوانية وثقافة العنف (المجتمع اللامدني) في العراق . بسبب عدم فعالية المجتمع المدني في العراق.

4- قدرة الحكومة على الإقناع ببرنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ستكون ضئيلة وضعيفة.

3.3 العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة:

أن الواقع يدلل على إن هنالك علاقة ظاهرية بين المجتمع المدني والحكومة تعبر عن التعاون والمودة والشراكة، ولكن أيضا يدلل على إن هنالك علاقة باطنه بينهما تدلل على عكس ذلك، حيث سسعت السلطات القائمة الى الحد من استقلالها والعمل على التدخل في عملها والحاقها بمؤسسات السلطة جزئاي او كليا

(منتصر مجيد حميد : 2018 : ص 140) .

أن الوقوف بوجه مؤسسات المجتمع المدني أو عدم تطويرها ودعمها هو بالمقابل نسف وتدمير لروح المواطنة الصالحة في بناء العراق الجديد، والذي يجب على الحكومة الالتفات أليه والتعامل معه على أساس إن الاثنين يريدان بناء دولة قوية تساهم فيها الحكومة في بناء مجتمع مدني قوي يساندها في الظروف الصعبة وفي الأوقات التي لا تستطيع أن تقنع المواطن بعجزها عن أداء الدور الحكومي الصحيح.

3.4 فشل ونجاح الحكومة وعلاقتها مع المجتمع المدني:

أن الفشل الذي تعانيه الدول التي لم تأخذ على عاتقها تنمية المجتمع المدني قد سبب فشلا ذريعا في نموها, لا بل أن هنالك أخفاقات تعاني منها من خلال الهيمنة المفرطة وتصوير الواقع بأنه الأفضل ومحاولة الإقناع بوجود العصي السحرية التي تستطيع بها تغيير كل شئ فاسد أوفك كل العقد وهو ما ينافي الواقع ويرفضه العقل، وبالعكس أذا ما بادرت الحكومات إلى تطوير المجتمع المدني، فأنها بذلك ستلقي ببعض المصاعب

والأعباء التي تعاني منها تلك البلدان على عاتق منظمات المجتمع المدني والتي هي اقدر على حل بعض المشاكل التي عجزت عن أصلاحها الحكومات، وبما أن المجتمع المدني يقوم عادة على أساس المواطنة بعيدا عن التحزب والانخراط في مؤسسات سياسية..... أما الأحزاب السياسية هي عنصر من عناصر المجتمع المدنى وعمود الفقري في بناء مؤسسات المجتمع المدنى في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية فهذا يعني أنها أيضا قادرة على لعب دور كبير من خلال كونها لا تنتمي إلى اليسار أو اليمين، واعتبارها خارجة عن الخارطة السياسية وبالتالي هي تعبر عن رأي المجتمع المدني.

4. الخاتمة

4.1 النتائج:

1- ان دور منظمات المجتمع المدني في العراق هو مهم جدا ،كونها تمارس دورا كبيرا بين المواطنين والحكومة وتمثل جماعات ضاغطة على الحكومة وتعمل لصالح المواطنين .

2- هنالك مشاكل تعترض عمل منظمات المجتمع المدني في العراق ، من حيث تشريع القوانين الخاصة بها ومدى السماح لها بممارسة نشاطاتها بحرية .. الخ.

3- وجود مشاكل وسوء فهم وعدم وجود تكامل بين منظمات المجتمع المدني والحكومة العراقية حيث ان منظمات المجتمع المدني كثيرا ما تتهم بتلقي التمويل من جهات خارجية ودولية.

4- ان البحث المعد من قبلنا لايتضمن اي استبيانات كونه يركز على الجانب النظري .

5- عدم تمكن منظمات المجتمع المدني من الدور المطلوب منها بسبب عرقلة عملها من قبل الاجهزة الحكومية وخاصة العسكرية و الامنية منها وعدم وجود فهم واضح لمفوهوم منظمات المجتمع المدني من قبل العديد من الجهات الحكومية العراقية.

4.2 التوصيات :

1- ضرورة تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في العراق عن طريق السماح لها بممارسة دورها على غرار الدول الاخرى ومعالجة المشاكل الموجودة التي تعترض عملها .

2- اشراك منظمات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة الداخلية للدولة .

3- السماح لمنظمات المجتمع المدني في ممارسة نشاطها بحرية وبدون اي قيود من قبل الحكومة وتشريع القوانين الخاصة التي تسهل ذلك من قبل السلطة القضائية.

4- فتح المجال امام منظمات المجتمع المدني المشاركة في جميع المجالات وبدون استثناء اي عدم استثناء المؤسسات الامنية والسيادية من مجال عمل منظمات المجتمع المدني .

5- ابراز دور منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة والتاكيد على دورها في تحقيق التنمية السياسية من قبل المنظمات أو من قبل الحكومة .

6- تحقيق التكامل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في العراق .

7- اصدار القوانين والتشريعات المتطورة والخاصة بعمل ونشاطات المجتمع المدني تعالج المشاكل التي تعاني منها المجتمع المدني في ضوء التجارب السابقة .

5. قائمة المراجع:

5.1 المراجع العربية:

احمد الفتلاوى، العراق وتجربة المجتمع المدنى الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الكوفة، كلية القانون ،2004.

اسعد فاضل، دور منظمات المجتمع المدنى فى عملية التحول الديمقراطى فى العراق، جمعية العراق المستقلة لحقوق الإنسان، 2004.

أماني قنديل وسارة بن نفيسة، "الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة , مصر ,1994

احمد شكر الصبيحى ، "مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى" ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 .

بهجت كشك، "مدخل إلي إدارة المنظمات الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، 1997.

برهان غليون , نشاة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من مفهوم المجرد الى مفهوم المنظومة الاجتماعية والدولية ، فعاليات ندوة المجتمع المدني إشكالية التحويل الديمقراطي ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر،2001.

الجوهري وآخرون: "إدارة المؤسسات الاجتماعية، مدخل سوسيولوجي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

جمال الجواهري , تحديات المجتمع المدني العراقي , (مؤسسة هينرش بُل) بيروت , اذار 2009 .

حسن محمد سلامه السيد, العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر: مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية, رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية, جامعة القاهرة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2004.

د.حميد المالكي، شجن العزاوي وفردوس علي امين , دور منظمات المجتمع المدني في العمل التطوعي , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , 2016.

سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، المجلد الثامن " المجتمع المدني ، االقاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 .

سنين توفيق إبراهيم ، "بناء االمجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، ورقة قدمت إلى: ندوة المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية ، التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت ، 20-23 يناير 1992.

سامية عبد الحليم بيومي، دور المرأة في التنمية الريفية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1996.

سمير محمد شحاتة، "أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ومركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 158، أكتوبر 2004، المجلد 39.

السيد ياسين وأماني قنديل, في أماني قنديل (محرر وباحث رئيسي) الموسوعة العربية للمجتمع المدني, الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة- مصر 2008.

على خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت , لبنان , العدد 186، فبراير، 1993.

محمد كمال مصطفي: "دليل التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الحكومية، منشورات مشروع التنمية الاجتماعية في مصر، مؤسسة فريديش ايبرت بالتعاون مع الاتحاد التعاوني الإنتاجي، 1998.

مصطفى كامل السيد, المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في الوطن العربي, في د. مصطفى كامل السيد (محرر) الإصلاح السياسي في الوطن العربي, القاهرة, مركز دراسات وبحوث الدول النامية, 2006.

مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية (1995)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.

مصطفي كامل السيد وآخرون: "المنظمات غير الحكومية وقيم الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام، الجمعيات الأهلية وتحديث مصر، القاهرة، 2002.

منتصر مجيد حميد , المجتمع المدني في العراق اشكالية الارتقاء من المفهوم الى الظاهرة – مجلة التراث العلمي العربي – جامعة بغداد , العدد 36 , 2018 .

نيفين مسعد (محرر) د.علي الدين هلال (مشرف) معجم المصطلحات السياسية, القاهرة, مركز الدراسات والبحوث السياسية, 1996.

د.نادية فاضل عباس الفضلي , دراسة في المجتمع المدني العراق نموذجا ، مجلة دراسات دولية , جامعة بغداد – العدد 38 – سنة 2008 .

عشرة أسباب تجعل المجتمع المدني حليفا وليس خصما في الكفاح ضد التطرف العنيف , منظمة ايكان , تقرير 2017.

- لجنة تنسيق المنظمات الغير الحكومية لاجل العراق , تقرير(مفهوم المجتمع المدني في العراق) , نيسان 2011

5.2 المراجع الأجنبية:

Robert Looney, The Neo-liberal model's planned role in Iraq's economic transition ,The Middle East Journal , Washington, D.C .USA ,Volume 57, Number 4, Autumn, , 2003.

S. Ibrahim, Crisis, Elites and Democratization in the Arab World, Middle East Journal, Washington, D.C. USA, Vol. 47, no. 2, Spring 1993.

Bobbio, Norberto," Gramsci and the concept of civil society", Johankeme. Ed. Civil society and